Document: EB 2016/117/R.14
Agenda: 10(a)
Date: 12 April 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها التاسع والثلاثين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
المراقبة المالية
ومديرة شعبة المراقب والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Allegra Saitto
مديرة المحاسبة والإبلاغ المالي
شعبة المراقب والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
القائمة بأعمال
مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة عشرة بعد المائة
روما، 13–14 أبريل/نيسان 2016

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها التاسع والثلاثين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات أن تلفت انتباه المجلس التنفيذي إلى القضايا التي نظرت فيها في اجتماعها التاسع والثلاثين بعد المائة، المنعقد بتاريخ 22 مارس/آذار 2016.

اعتماد جدول الأعمال

2- اعتُمد جدول الأعمال بعد إدخال تغييرات على ترتيب عرض بعض البنود، والطلب المقدم لإدراج بندين تحت مسائل أخرى، وهما:

- الوصول إلى المحاضر الحرفية لاجتماعات لجنة مراجعة الحسابات
- إجراءات الإبلاغ المتعلقة بلجنتي التقييم ومراجعة الحسابات (الخاصة بإعداد المحاضر واستعراضها وإبلاغ المجلس التنفيذي عنها).

3- وأشار رئيس لجنة مراجعة الحسابات إلى أنه، ونظرا للتضارب الظاهر في المصالح، فهو يرغب في النأي بنفسه عن المداولات التي ستجري حول البنود 4، و7، و8 من جدول الأعمال. ووافقت اللجنة على أن يترأس ممثل ألمانيا، السيد Otmar Greiff، الاجتماع للنظر في هذه البنود.

محاضر الاجتماع الثامن والثلاثين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

4- تمت الموافقة على المحاضر بدون تعليقات.

عرض وثائق برامج العمل المستندة إلى النتائج وميزانيات الصندوق ومكتب التقييم المستقل فيه

5- بناء على طلب لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها السابع والثلاثين بعد المائة، المنعقد في سبتمبر/أيلول 2015، وفّر مكتب سكرتير الصندوق معلومات تاريخية عن عملية عرض ميزانية الصندوق والموافقة عليها، والتي تتضمن مكونا يتعلق بمكتب التقييم المستقل في الصندوق. وأُشير إلى أنه، وحتى وإن تم تحديد المكونات المختلفة لوثيقة ميزانية الصندوق بصورة منفصلة، إلا أنه يتم إبقاؤها في نفس الوثيقة بغية تيسير عرضها في نهاية المطاف على مجلس المحافظين لكي يوافق على الميزانية بأسرها. وأكّد المستشار العام أن اتفاقية إنشاء الصندوق تدعم هذا النهج، وأشار إلى أن الممارسة المتبعة في دورات مجلس المحافظين هي قيام مدير مكتب التقييم المستقل بعرض ميزانية المكتب اعترافا باستقلالية هذا المكتب. وبناء على هذا التوضيح، أحاط رئيس اللجنة علما بوجوب صدور قرار عن مجلس المحافظين لتعديل هذا النهج. ورحب مدير مكتب التقييم المستقل بأية تغييرات على التدابير الحالية مما من شأنه أن يعزز بصورة أكبر استقلالية مكتب التقييم المستقل في الصندوق، ولم يعبّر أعضاء اللجنة عن اهتمامهم باقتراح إدخال أي تعديلات في المرحلة الراهنة .

استعراض القوائم المالية الموحدة للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، بما في ذلك الشهادة الخارجية المستقلة على تقرير تصديق إدارة الصندوق على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي (بما في ذلك جلسة مغلقة تعقد مع المراجع الخارجي إن تطلّب الأمر ذلك)

6- عرضت الإدارة لهذا البند، مشيرة إلى أن القوائم المالية الموحدة لعام 2015 قد حظيت برأي غير متحفظ من المراجع الخارجي. وأشارت الإدارة إلى أنه، وبالنسبة للسنة المالية 2015، فهي تؤكد مجددا على الفعالية

التشغيلية لجميع الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي في تقرير تصديق الإدارة مع شهادة المراجع الخارجي المستقلة بشأنها.

7- وحددت إدارة الصندوق العوامل الرئيسية التي تؤثر على الوضع المالي للصندوق، والنتائج المبلّغ عنها، مسلطة الضوء على أن الوضع المالي الإجمالي للصندوق سليم. وعلى وجه الخصوص، فقد أشارت إلى أن السنة المالية 2015 تشكل السنة الأخيرة من فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق، والذي مكّن الصندوق من الوصول إلى أعلى قيمة في تاريخه من المشروعات والبرامج المصادق عليها، التي وصلت إلى 1.34 مليار دولار أمريكي في سنة واحدة، و3.09 مليار دولار أمريكي لبرنامج قروض ومنح الصندوق لفترة التجديد التاسع للموارد، أي بما يتجاوز المستوى المستهدف الموضوع وهو 3 مليارات دولار أمريكي. ويمثّل العائد الإجمالي الوارد في القوائم الموحدة لعام 2015 خسارة إجمالية بمبلغ 545.4 مليون دولار أمريكي. وقد تأثرت النتائج التشغيلية لعام 2015 وبصورة كبيرة بتقلبات سعر الصرف وبتعزيز سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من وحدات حقوق السحب الخاصة واليورو. وأما الأثر الناجم عن ذلك بالنسبة للصندوق فتمثل في خسائر غير متحققة بما قيمته حوالي 290 مليون دولار أمريكي. وأُشير إلى أنه، وكما تم الإبلاغ عنه في السابق، فإن خسائر سعر الصرف غير المتحققة ليس لها أي أثر مادي على عمليات الصندوق ولا على جدواه المالية. وبنهاية ديسمبر/كانون الأول 2015، كان الوضع المالي الإجمالي للصندوق سليما؛ وبقي وضع السيولة بنهاية هذا العام قويا، في حين كان صافي الأوراق المالية بما يعادل 93.5 بالمائة من إجمالي الأصول كافيا لتغطية مخاطر الهيكلية الزمنية. وأما مبلغ 255 مليون دولار أمريكي المتبقي من الخسائر التشغيلية الواردة في الحسابات، فكانت نتيجة صافية تشمل نفقات القروض وإطار القدرة على تحمل الديون، بما يعادل 340 مليون دولار أمريكي والتي تنعكس كتكاليف. وأما عائد الصندوق من مساهمات الدول الأعضاء فقد سُجّل مباشرة كأوراق مالية في كشوف الحسابات بما يتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة دوليا. ومن الجدير بالذكر، أنه وخلال عام 2015، تلقى الصندوق ما يعادل 1.6 مليون دولار أمريكي كتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون.

8- وأشاد بعض أعضاء اللجنة بالوضع المالي السليم للصندوق، إلا أنهم عبّروا عن بعض الشواغل فيما يتعلق بالخسارة الكبيرة في العوائد المحتفظ بها، وخاصة في السنتين الماضيتين، وأثرها السلبي على الاستدامة المالية للصندوق. واعترفت إدارة الصندوق بهذه الشواغل، وأشارت إلى أنه قد تم بالفعل إعداد بعض التوصيات لكي تنظر فيها اللجنة والمجلس التنفيذي. ووفّرت الإدارة والمراجع الخارجي إيضاحات استجابة للأسئلة التقنية التي طرحها أعضاء اللجنة وتعليقاتهم.

9- ولخّص رئيس اللجنة هذا البند مشيرا إلى أن المناقشات التي جرت بشأنه كانت مفصلة وبناءة. بحيث تم استعراض القوائم المالية الموحدة للصندوق التي ستعرض على الدورة السابعة عشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي لكي يوافق على عرضها على مجلس المحافظين للمصادقة عليها في فبراير/شباط 2017.

تأكيد الموافقة السنوية على عقد مراجع الحسابات الخارجي

10- بموجب هذا البند، لفتت إدارة الصندوق انتباه اللجنة إلى تأكيد العقد السنوي لمراجع الحسابات الخارجي للفترة 2015–2016. وأشارت الإدارة إلى تعيين شركة Deloitte & Touche والتي حظيت بموافقة المجلس التنفيذي للفترة 2012–2016، على أن يتم تأكيد هذا العقد على أساس سنوي شريطة الأداء المرضي. وأكدت

إدارة الصندوق على رضاها على أداء Deloitte & Touche وأبلغت اللجنة بوجود تغيير واحد في الشروط، وهو تعديل تكاليف المعيشة، كما كان متوقعا في العقد. وعلى أساس ما ورد سابقا، ونظرا لأن تعديل الشروط المالية في العقد لم يكن بذي أهمية، فقد أكدت اللجنة على موافقتها على عقد مراجع الحسابات الخارجي لعام 2016.

عقد مراجع الحسابات الخارجي للفترة 2017-2021

11- بموجب هذا البند، لفتت إدارة الصندوق انتباه لجنة مراجعة الحسابات إلى أنه، وحسبما ورد في البند السابق، فإن فترة الخمس سنوات الأولى (2012-2017) من العقد مع شركة Deloitte & Touche سوف تنتهي بعد مراجعة حسابات عام 2016. ولضمان اختيار شركة مراجعة خارجية في الوقت المناسب، لابد من إطلاق عملية التوريد في وقت قريب لترشيح شركة مراجعة خارجية للحسابات بحلول نهاية عام 2016.

12- وكما هو منصوص عليه في اختصاصاتها، تشرف لجنة مراجعة الحسابات على عملية اختيار المراجع الخارجي وتوصي المجلس التنفيذي بتعيين شركة ما، بناء على استعراض النطاق، والتكاليف، والشروط التعاقدية. وتقوم إدارة الصندوق بتيسير العملية وتقدّم الدعم الكامل للجنة في هذه المهمة.

13- ودُعي أعضاء اللجنة للمشاركة بصورة نشطة خلال العروض التقنية، واجتماعات التقييم. واتُّفق على أن يقوم رئيس لجنة مراجعة الحسابات بالاتصال بأعضاء اللجنة بعد الاجتماع بهدف ترشيح عضو منهم يكون بمثابة الشخصية المرجعية لإدارة الصندوق خلال هذه العملية.

إدخال الإقراض بعملة واحدة

14- قدّمت إدارة الصندوق لهذا البند مسلطة الضوء على أنه، ووفقا لأفضل الممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، فقد تمّ النظر في احتمال قيام الصندوق بتوسيع جملة منتجاته المالية خلال مشاورات التجديد العاشر للموارد. وتوفِّر الشروط العامة التي وافق عليها المجلس التنفيذي عام 2014 الأساس القانوني لتوفير التمويل بعملات أخرى غير وحدات حقوق السحب الخاصة.

15- خلال عام 2014، فوّض الصندوق خزانة البنك الدولي بإجراء دراسة لاستعراض إطار تحوّط العملات في الصندوق، وتقدير جدوى توفير إقراض بعملة واحدة. واستنادا لهذه الدراسة، خلصت الإدارة إلى نتيجة مفادها أن الدخول في مرحلة أولى بما قيمته 200 مليون دولار أمريكي مجدٍ، ويمكن العمل به ضمن نطاق إطار المخاطر الحالية في الصندوق.

16- وأُشير أيضا إلى أن الصندوق يمتلك بالفعل الخبرة في إدارة قروض بعملة واحدة بالدولار الأمريكي وباليورو. إذ أن أول عشرة قروض صادق عليها الصندوق كانت معينة بالدولار الأمريكي (منها 21 مليون دولار أمريكي مازالت مستحقة). ومنذ وقت قريب صادق المجلس التنفيذي في الصندوق على بعض القروض المعينة باليورو على خلفية مرفق الاقتراض من مصرف التنمية الألماني. وأُعلمت اللجنة بالقرار بتعميم الإقراض بعملة واحدة لمرحلة أولية، بقيمة 200 مليون دولار أمريكي، بما يتماشى مع توصيات البنك الدولي

17- رحّبت اللجنة ببرنامج الإقراض بعملة واحدة وأشادت بالعرض المقدم. وتمّ طرح بعض الأسئلة حول حق الدول الأعضاء باختيار هذا المنتج الجديد، ووجود برنامج للبلدان منخفضة الدخل المهتمة، واستدامة الشروط العادية للقروض المعينة باليورو وخاصة بموجب إطار الاقتراض السيادي، نظرا للتوجه الحالي

السالب لسعر الفائدة بين المصارف على معاملات اليورو، ولعدم وجود حد أدنى في اتفاقيات الإقراض القانونية مع مصرف التنمية الألماني. وأوضحت الإدارة أن هذه التجربة الريادية سوف تكون عملية مدفوعة بالطلب وأن الكلمة الأخيرة ستكون للدول الأعضاء المقترضة فيما لو كانت تود أن تقترض بعملة واحدة أو لا. كذلك فقد وفرّت الإدارة أيضا بعض الإيضاحات حول الأهلية الكاملة للبلدان منخفضة الدخل، والأساس القانوني للإقراض بعملة واحدة ومنهجية التسعير.

التقرير السنوي عن أنشطة مكتب الإشراف والمراجعة الداخلية خلال عام 2015

18- عرض مكتب الإشراف والمراجعة الداخلية التقرير، مسلطا الضوء على غاية هذه الوثيقة المتمثلة في توفير تفاصيل عن أنشطة المكتب عام 2015. وتضمنت الوثيقة أيضا موجزا معتبرا عن كل تقرير من تقارير المراجعة الصادرة عام 2015 وأعطت معلومات مفصّلة عن التوصيات المفتوحة. كذلك فقد وفرت معلومات عن أنشطة التحقيقات.

19- وعلى وجه الخصوص، فقد أُشير إلى أنه وخلال عام 2015 أسهم المكتب بصورة كبيرة في الجهود المؤسسية من خلال المراجعات التي أجراها على المكاتب القطرية للصندوق والعمليات ذات الصلة بالمستشارين والسفر والتوريد. كذلك أظهر عمل المراجعة الداخلية أن تطبيق الضوابط المالية من قِبل كل من المكاتب القطرية للصندوق وشعبه في المقر جيدة على وجه العموم، وأن الكفاءة قد ازدادت في عمليات الأعمال الرئيسية من خلال مبادرات الأتمتة الحديثة. إلا أنه أشير أيضا إلى وجود مجال لإدخال إصلاحات في بعض المجالات، والمزيد من التبسيط في الإجراءات. وقد وفّر تنفيذ الإدارة الفوري لتوصيات مكتب الإشراف والمراجعة الداخلية تعزيزا كبيرا للتخفيف من المخاطر المؤسسية. كذلك أُشير أيضا إلى أن تنفيذ توصيات المكتب قد وصل إلى أعلى معدل له على الإطلاق (سواء لجهة الحجم أو النسبة).

20- وواجه مكتب الإشراف والمراجعة الداخلية عاما مليئا بالتحديات في مجال التحقيقات بسبب الحجم الكبير للشكاوى الجديدة وتعقيدها، الذي ترافق بجملة من الإصلاحات التي نُفّذت والتغييرات التي طرأت على الموظفين الرئيسيين في بداية العام. ووفّرت إدارة الصندوق دعما إضافيا كبيرا من الميزانية للمكتب، مما سمح له بإشراك خبرات خارجية للتطرق لعبء العمل المتزايد.

21- وفي عام 2015، كان التعاون مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة متينا، وتضمّن إجراء أنشطة تدريب مشتركة وإقامة شبكات للموظفين؛ وتنسيقا فعالا بين قادة فرق التحقيقات والمراجعة؛ ووضع قائمة موحدة بأسماء المستشارين والمساعدة والدعم المتبادلين في جهود تعيين الموظفين؛ وإصدار تقرير مشترك. وكان برنامج الأغذية العالمي داعما على وجه الخصوص في مساعدة مكتب الإشراف والمراجعة الداخلية في ملء شواغر الموظفين من خلال الموافقة على ندب موظفين مهنيين اثنين للمكتب خلال العام.

22- وعبّر أعضاء اللجنة عن تقديرهم للمكتب وأثنوا على العمل الذي أجراه خلال العام. كذلك حظي التعاون المتين مع مكاتب الإشراف الداخلي في كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وتنفيذ الإدارة الفوري لتوصيات المكتب بإشادة مخصوصة وكذلك الأمر بالنسبة للتطبيق الملموس لمبدأ التعاون المعزز بين الوكالات في روما. وطلب بعض الأعضاء بعض التفاصيل الإضافية والتأكيدات على كفاية

الموارد وبخاصة موارد الموظفين. كذلك طُلب إعطاء إيضاح حول حالات عديدة من عدم الامتثال الأمني في المكاتب القطرية، وأسباب الزيادة غير الاعتيادية في دعاوي المضايقات بين عامي 2014 و2015. وأجاب مدير المكتب قائلا بأن عبء العمل الكبير غير الاعتيادي عام 2015 قد خلق تحديات للمكتب، وأنه ربما قد تنشأ حاجة لمناقشة الموضوع بصورة أوسع مع الإدارة، في حال استمر عبء العمل الثقيل خلال عام 2016.

23- واعتُبر أنه قد تمّ استعراض هذا التقرير.

برنامج عمل لجنة مراجعة الحسابات لعام 2016

24- وفي متابعة لمناقشة ذات صلة أُجريت في الاجتماع الثامن والثلاثين بعد المائة للجنة، نظرت اللجنة فيما لو أنها ستُدرج بندا بعنوان "استعرض شروط الإقراض" في برنامج عملها لعام 2016. ولتقرير ذلك حظيت اللجنة برأي قانوني أعده المستشار العام استجابة لطلب مبكّر تقدمت به اللجنة. ولخّص المستشار العام العناصر الرئيسية في الرأي القانوني، مشيرا إلى أن الترتيبات الحالية لسعر الفائدة على القروض العادية سليمة من الناحية القانونية ومدعومة باتفاقية إنشاء الصندوق وقرارات التي المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين، وبالتفويض الذي منحه المجلس عام 1995 لرئيس الصندوق لاحتساب وتحديد أسعار الفائدة وإشعار المجلس بأسعار الفائدة الموضوعة. وبناء عليه، ليس هنالك أية خطوات إضافية أو مختلفة مما يحتاج المجلس التنفيذي لاتخاذه كي يفي بالتزاماته المتعلقة بتجديد أسعار الفائدة. إلا أن المستشار العام أوضح أن المجلس التنفيذي واللجنة يتمتعان بالحرية الكاملة لاستعراض التدابير الموجودة في حال رغبا بذلك، على الرغم من أنهما غير مجبرين على القيام بهذه المراجعة.

25- وبعد مناقشات مطوّلة وتبادل للآراء، تم التوصل لنتيجة مفادها عدم إضافة استعراض شروط الإقراض لبرنامج عمل اللجنة، والاستعاضة عن ذلك بأن يتضمن استعراض إطار الاقتراض السيادي تقديرا لاستدامته المالية، بما في ذلك عدم المطابقة المحتملة بين سعر الفائدة الأساسي الموجود في اتفاقيات اقتراض الصندوق (سعر الفائدة على معاملات اليورو بين المصارف)، وذلك المتأصل في شروط إقراض الصندوق (تكلفة التمويل وفقا للبنك الدولي للإنشاء والتعمير)، وإمكانية تحقيق هدف الاقتراض الوارد في التجديد العاشر لموارد الصندوق في الوقت المحدد له. كذلك فقد تمت الموافقة على ترك الموضوع لإدارة الصندوق فيما لو كانت ستوفر في نفس الاجتماع عرضا غير رسمي عن شروط الإقراض. وأُشير أيضا إلى تأجيل استعراض الاقتراض السيادي من اجتماع اللجنة في يوليو/تموز إلى اجتماعها المقرر في سبتمبر/أيلول.

التقارير المالية المعيارية المقدمة إلى المجلس التنفيذي

26- عرضت إدارة الصندوق ستة تقارير على لجنة مراجعة الحسابات لاستعراضها وهي:

- تقرير عن وضع مساهمات التجديد التاسع لموارد الصندوق
- تقرير عن وضع المساهمات في التجديد العاشر لموارد الصندوق
- تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق لعام 2015
- تقرير عن وضع المتأخرات من مدفوعات سداد أصول القروض وفوائدها ورسوم خدمتها
- تقديرات المدفوعات المتنازل عنها من أصل القروض وصافي رسوم الخدمة نتيجة تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون

- احتياجات السحب السابع والثلاثين من مساهمات الدول الأعضاء للعام 2016

27- وفّرت إدارة الصندوق تحديثا لوضع التجديد العاشر لموارد الصندوق ولأداء حافظة الاستثمار. وعلى وجه الخصوص، فقد سُلّط الضوء على تعهدات التجديد العاشر للموارد التي تُعادل 1.13 مليار دولار أمريكي. وطلب بعض أعضاء اللجنة تفاصيل إضافية. وعلى وجه الخصوص، سعوا إلى الحصول على إيضاح بشأن وجود أية قواعد مُلزمة قانونيا للبلدان التي تقلل من تعهداتها أو تُلغيها. وأوضحت إدارة الصندوق بأن الافتراض العام هو أن تقوم الدول الأعضاء بالإيفاء بتعهداتها بحسن نية. وفي بعض الحالات لا تتمكن من ذلك، ولا توجد أية أحكام مُلزمة قانونيا، لأن الالتزامات القانونية تُطبق عند إيداع وثيقة المساهمة لا في مرحلة إعلان التعهدات.

28- وأعلم أمين الخزانة لجنة مراجعة الحسابات بالتطورات الأخيرة على أداء الحافظة، مسلطا الضوء على أدائها الإيجابي – بما يُعادل حوالي 0.82 نقطة أساس – خلال الفصل الأول من العام 2016.

29- واعتُبر أن هذه التقارير قد حظيت بالاستعراض.

مسائل أخرى

30- وكما طُلب في بداية الاجتماع، ناقشت لجنة مراجعة الحسابات البندين التاليين، تحت مسائل أخرى:

- الوصول إلى المحاضر الحرفية لاجتماعات لجنة مراجعة الحسابات
- إجراءات الإبلاغ الخاصة بلجنتي التقييم ومراجعة الحسابات (بشأن إعداد المحاضر واستعراضها وإبلاغ المجلس التنفيذي عنها)

31- وطلب عضو من أعضاء اللجنة فرصة الوصول إلى العديد من المحاضر الحرفية لاجتماعات لجنة مراجعة الحسابات واجتماعاتها غير الرسمية المنعقدة لمناقشة إطار الإقراض السيادي. وسلطّ سكرتير الصندوق الضوء على أن السجلات الرسمية لاجتماعات الصندوق هي المحاضر، وأن إتاحة الوصول الحرّ للمحاضر الحرفية أمر لا يحظى بالتشجيع لأن المقصود بالاجتماعات أن تكون منتدى لمناقشات مفتوحة لتيسير الوصول إلى توافق في الآراء واستنتاجات سليمة. وفيما يتعلق بالندوات غير الرسمية، ذكّر أعضاء اللجنة بأن هذه الأحداث لا تعتبر جزءا من اجتماعات الهيئات الرئاسية، وأنه لا يتم الإبقاء على أية سجلات رسمية لها. وتم التذكير أنه، وكما هو وارد في سياسة نشر الوثائق في الصندوق، فإن الوصول إلى المحاضر الحرفية يخضع لموافقة الهيئة الرئاسية المعنية. وعبّر الأعضاء عن دعمهم الإجمالي للسماح بحرية الوصول للمحاضر الحرفية لضمان الشفافية. وطلب رئيس اللجنة إتاحة بعض الوقت لتحري فحوى الاجتماعات المذكورة. كذلك تم الاتفاق على أن يقوم مكتب سكرتير الصندوق بنقل الطلب الخطي الذي تقدمه الدول الأعضاء بهذا الشأن إلى لجنة مراجعة الحسابات، وفي حال عدم الاعتراض ضمن مهلة زمنية قصيرة محددة، يتم السماح بالوصول إلى المحاضر.

32- وأعلم سكرتير الصندوق اللجنة بإيجاز عن ممارسات الإبلاغ الحالية والسابقة في لجنة التقييم. وبعد مناقشات مطوّلة، اتُفق على أن يُعد مكتب سكرتير الصندوق وثيقة حول هذا الموضوع تُعرض على اللجنة في اجتماعها المقرر في يوليو/تموز 2016.